تضامن المؤتمر القومي العربي مع الاستبداد: سورية مثلاً

د. سلطان ابازيد*

■ لم يساورني الشك لحظة واحدة، من ان الفكر ثم العقل السائد في الوطن العربي وبغالبية لا تضاهى، هو النهج الذي طرحه المؤتمر القومي العربي، ويطرحه في مؤتمراته التي تحتضنها الانظمة العربية، وكان آخرها المؤتمر الذي انعقد في الدار البيضاء الشهر الماضي. هذا النهج الذي ساهم في المأزق الذي اوصلنا اليه على النطاق العربي والقطري سواء، وبقي يكرر التجربة الفاشلة، التي تهمل مسألة حرية الفرد والحريات العامة بشكل عام، ومسألة الديمقراطية بالاساس كموضوعة من الدرجة الثانية، مما ادى لانهيار المشاركة الشعبية والمجتمع المدني في القرار السياسي وتقرير مصيرها بحرية ومدّ في عمر الانظمة العربية الفاسدة، وغدت من الخفة في موازين العلاقات الدولية لا نظير لها، انظمة التوريث العربية، واولها النظام الشمولي السوري، الذي يحظى بالدعم الكامل من المؤتمر القومي العربي، باسم التهديدات التي يتعرض لها النظام وباسم السيادة، وكان هذا النظام الشمولي بقادر على صد تلك التهديدات الخارجية، من خلال كم الافواه وتهميش المجتمع وابعاده عن السياسة، واحتكار القرار السياسي في نخبة خارج المحاسبة والمساءلة.

وبعد هذا، هل هو بقادر حقاً على التوازن الاستراتيجي او التصدي الذي انحدر لدرجة المانعة آنياً، والتي يعمل المؤتمر القومي لدعم هذا الشعار، لكن النظام وصل الى شعار لا يحتاج فيه لهذا الدعم: حيث «سورية الله حاميها».

ونتساءل معكم ايضا هل بغير البشر الاحرار وليس بنهج الرعية والابوية ورفع الرئيس لدرجة القداسة، يمكن التصدي لاي عدوان او تدخل خارجي؟

ومن هنا لمس المواطن السوري مرارة نهج المؤتمر، عندما عقد المحامون العرب مؤتمرهم في سورية، تضامناً مع الاستبداد والعسف الممارس، نظام اقل قطري (حتى بمفهوم العارفين من المؤتمر من مندوبي المؤتمر القومي العربي)، وضع نفسه بشرعية الامر الواقع منذ نيف واربعة عقود، قائداً للدولة والمجتمع، وخارج اية مساءلة او محاسبة على ممارساته ونهجه في الاستيلاء على مقدرات البلاد شعباً واقتصاداً وثروات، واستغلالها للنهب المافيوي لعائلة الحاكم وحاشيته، ولا نعتقد ان هذا النظام بقادر حتى على الممانعة باقتصاره على جماهير مخابراته وأزلامه والمنتفعين من فساده المعمم!!

ومن الامانة يجب الاعتراف، ان نهج المؤتمر القومي العربي يتكىء على حقيقة الكره الشعبي لسياسة الهيمنة الامريكية المنحازة بالمطلق الى اسرائيل والصمت على جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وكذلك الى تبعية اكثرية الدول الغربية للموقف الامريكي بهذا الصدد، وممارسة الضغط والابتزاز على الشعب الفلسطيني لاملاء التنازلات المجانية للمحتل الاسرائيلي، وعلى حساب حقوقه المبدئية والمشروعة.

وتبعاً لذلك، يجري تكذيب وتجاهل كل ما يصدر عن الدول الغربية ومنظمات حقوق الانسان من استنكار لخروقات حقوق الانسان والعسف والمطالبه بالافراج عن معتقلي الرأي، والقيام بتلفيقات تنكر القهر والاستبداد والنهج الممارس في سورية، باسم السيادة الوطنية وصمت سياسة الانحياز الغربي لاسرائيل وغض النظر عن ممارساتها الاجرامية تجاه الشعب الفلسطيني: فهل تدخل الاتحاد الاوروبي للدفاع عن المعتقلين السوريين، وكذلك الامريكي الرسمي (لاهداف تندرج في استراتيجيتهم المشبوهة). ينفي واقع القهر والاستبداد وراء شعار التهديدات الاستعمارية لهذا النظام. لسان حال النظام يقول: الشعب موحد، ولا يوجد صوت لمعارض، وكل من يخالفني الرأي مصيره الزنزانة، 18 عاما دون تهمة او محاكمة للرمز الوطني الكبير «رياض الترك» مثلا.

وهل ينفي ذلك الواقع العملي لدولة العسف والاستبداد، وفساد الدولة الراهن في سورية، وهل (الولاء والزبونية والرشوة المعممة واخفاء الحقائق عن المجتمع، ـ حتى انهم يكذبون في اعلان حالة الطقس ودرجات الحرارة ـ حسب قول المرحوم ممدوح عدوان، ثمّ الاستهتار بحقوق الافراد ومستقبلهم وفرص الاحادية الفكرية)، يحتاج لمساندة وتضامن المؤتمر القومي العربي!!

وجاء في بيان المؤتمر القومي العربي، الصادر عن مؤتمره الاخير في الدار البيضاء حول الوضع في لبنان: ان اكثرية 14 آذار (مارس) وحكومته تسعيان لاستغلال (مقتل الحريري!!)، لوضع سورية على اجندة الامم المتحدة ومجلس الامن بشكل دائم، من اجل الضغط على سورية، وتعريضها للتهديدات الخارجية وقرارات مجلس الامن الدولي المجحفة.

وهنا يمكن طرح اسئلة عديدة حول ممارسات النظام وتعامله مع لبنان:

هل كان حافظ الاسد سيتمكن من ادخال القوات السورية الى لبنان (حزيران ـ يونيو 1976) من دون ضوء اخضر امريكي وصمت اسرائيلي؟

وهل يتذكر مندوبو المؤتمر القومي العربي، ممارسة النظام الشمولي في لبنان وما فعله بالحركة الوطنية اللبنانية وبالمقاومة الفلسطينية وشقها، واستتباع بعضها ممن دفعهم النظام السوري فيما بعد لشن حربهم على منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) في طرابلس، وليحققوا انتصارهم الباهر باخراج بقايا المقاومة الفلسطينية من هناك، تحت الحماية الدولية؟! ألم يتجل نهج النظام السوري في لبنان، بامتداد اجهزة المخابرات من اجل التماثل مع سورية في كمّ الافواه، في الوقت كان فيه لبنان على الدوام الرئة، التي تتنفس فيها المعارضات العربية ضد الانظمة الفاسدة وعسفها!

الم يكن غازي كنعان الحاكم العرفي المفوض بشؤون لبنان، ومن بعده تفويض رستم غزالة بتلك المهمة؟ وهل سمع مندوبو المؤتمر القومي بفضائح بنك المدينة والخوات المفروضة والتهريب بأشكاله المختلفه من قبل المنتفعين وأزلام النظام في سورية ولبنان؟ ثم جاء التمديد لرئاسة لحود، بالترهيب والترغيب وتعديل الدستور من قبل الوريث الشاب، سبباً وحجة لاستخدام تلك المهزلة المكشوفة، لزيادة التهديدات الخارجية. ثم دفع ذلك لتوافق فرنسا (التي سوقت بشار الاسد لدى الاتحاد الاوروبي، كولي للعهد اولاً ثم كرئيس للجمهورية ثانيا)، مع الولايات المتحدة واتخاذ القرارات المشتركة في مجلس الامن؟

لقد استخدم النظام الشمولي السوري الورقة اللبنانية وكل الشعارات الوطنية بهدف تعبئة المواطنين وراءه، واستمرار تفرده بالسلطة، ومن ثم عاد لعصر اسود مضى في الثمانينات من القرن الماضي، حيث مارس القمع العاري، وزج رموز المعارضة الوطنية في السجون، بصمت اعلامي غربي وشرقي، اما اليوم فلا يستطيع اخفاء خروقاته لحقوق الانسان كالسابق بعصر الثورة التقنية، والتي جعلت من العالم قرية صغيرة ويعيش الانسان الخبر وقت حدوثه؟

لفت انتباهي في هذا الصدد مقالة للدكتور (منذر سليمان)، احد مندوبي مؤتمر الدار البيضاء بعد عودته الى امريكا، والتي يشكو فيها توقيفه ساعتين في المطار بين سؤال وجواب وتفتيش اوراقه ورقة ورقة. (الرابط عن القدس العربي). www.alsafahat.net/ind

ويضيف بان الامن الامريكي ربما فعل ذلك مع رفاق له ايضاً، واعتقد بان له الحق ان يشكو توقيفه مدة ساعتين «كمواطن امريكي ـ عربي، او زائر..لا اعرف». ولكني اذكره هنا، ان يربط شكواه بما يجري في سورية من عسف وقهر دائمين!!

اما ان يقول: «بالاذن من الرئيس سليم الحص، الذي احب واجل، لست مفجوعاً على اعتقال كيلو وزملائه.... بالتاكيد حزين على تورطهم بما ادى الى توقيفهم...الخ». هذا الاعتقال اكثر من شكوى توقيفك في مطار امريكي ساعتين وتستطيع نشر اوراقك التي فتشوها ورقه ورقة!!

اترك هذا الكلام الذي لا يحتاج لتعليق، على المدى الذي وصله نهج المؤتمر القومي العربي، بالنسبة لحرية الرأي، ولكنه يضيف: «نعم حزين على ميشيل كيلو واقرانه لقناعتي قبل ان يكون ضحية العسف وتشدد قبضة الاجهزة الامنية....هو ضحية اوهامه ونفاد صبره واندفاعاته التي تحجب احياناً.... معالم الرؤية الوطنية..... فيسهل اطلاق الاحكام المتسرعة والمسبقة حيال بعض القضايا او الاشخاص، بشكل يسيء الى الاهداف الوطنية النبيلة!!». هكذا اذن!!

يطرح د. منذر سليمان نفسه هنا كمرجعية حصراً لمعالم الرؤية الوطنية!! ثم لا يكتفي بذلك عندما يتهم قوى 14 آذار والحكومة اللبنانية بالعمالة: «من الحملات المغرضة في لبنان ضد سورية، وبدون مبرر عبر استغلال رخيص لمقتل الرئيس الحريري في محاولة مكشوفة لتوريم عضلات بعض اطراف المعارضة السورية».

ويتخذ موقف التعالي او الاستهزاء من القيادة الكردية في العراق بوصفها (طالبزاني ـ جمع طالباني وبرزاني!!).

وهنا لا بدّ من التعرض لمعاناة اكراد سورية من الظلم والتمييز المزدوجين، كاكراد من جهة ولمشاركة بعض احزابهم في نشاطات المعارضة الوطنية للنظام من جهة ثانية.

لقد صرّح بشار الاسد في خطاب له، ان الاكراد مواطنون سوريون ضمن النسيج الوطني في سورية، ووعد بحل اشكالاتهم، المتمثلة اساساً بوجود آلاف المواطنين الاكراد بدون جنسية، ممن لا يستطيعون تسجيل اولادهم في دوائر الاحوال المدنية، وعند تخرجهم من المدارس، لا تعطى لهم شهادة الدراسة، وانما وثيقة شبه رسمية، لكن هذه الوعود... ذهبت كغيرها ادراج الرياح، بل على العكس زاد التمييز وتضاعف ضدهم، ويتعرضون لاعتقالات تعسفية، ومحاكمات استثنائية طالت المئات منهم.

وعندما تكون الاكثرية السائدة في الوطن العربي هي مع النهج الموصوف سابقا، الامرالذي اكدته في البداية، والذي يمثله الدكتور منذر سليمان خير تمثيل لا بدّ من الانتظار جيلا جديدا آخر غيرنا يرى في حرية الرأي والتعبير والحريات العامة والديمقراطية اولوية للابداع الفكري والثقافي والتقدم ودخول العصر، واساسا للحمة الوطنية الفعلية من اجل صد العدوان والتدخلات الخارجية.

* كاتب من سورية

اقتحام مسجد «العرب» في البصرة مثال على سوء التعامل والنوايا والتشنج الطائفي

علاء اللامي*

■ تصلح واقعة اقتحام مسجد «العرب» في البصرة القديمة من قبل قوات الأمن الحكومية لتكون مثالا جيدا على التخبط وسوء التعامل والنوايا من أطراف الواقعة. وهي ثانيا تعطينا تفسيرا مهما للغموض الذي أحاط بعمليات كثيرة مشابهة انتهى أغلبها الى تشكيل لجان تحقيق ماتت قبل أن تحقق أو تدقق في شيء ذي جدوى أو تخرج بنتيجة واحدة ذات معنى..

بالعودة الى ما تناقلته وسائل الإعلام المحلية والعالمية عن هذه الحادثة التي انتهت بمجزرة قتل فيها تسعة عراقيين (وفي رواية أخرى 12) واعتقل ستة وفر اثنان وانتهكت بالسلاح حرمة أحد دور العبادة نعلم أن الشرطة أعلنت انها تلقت معلومات عن وجود مجموعة ممن أسمتهم «إرهابيين» في المسجد المذكور فما كان منها إلا أن أرسلت قوة مسلحة من الشرطة وطوقت المسجد ثم طالبت الموجودين بالاستسلام فردوا عليها بإطلاق النار وقتلوا ضابطا برتبة ملازم فردت عليهم بالمثل..

لنتذكر أن مسجدا آخر تعرض للاقتحام مساء اليوم ذاته وهو مسجد «ابن عيد» في «المشراق» في البصرة ذاتها ولنتذكر أيضا وهذا مهم جدا أن عملية خسيسة وإجرامية جرت قبل أن ينصرم اليوم ذاته في تفجير انتحاري في سوق «الحمزة» الشعبي في المدينة وأودى بحياة العشرات من المدنيين العراقيين الأبرياء...

بالعودة الى تسلسل الأحداث نعلم أن مصدرا من دائرة الوقف السني كذّب رواية قوات الأمن وقال بأن القتلى هم من المصلين غير المسلحين. ورد ذلك الزعم على لسان الشيخ الغنام في اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة، وبالمناسبة فقد وجه الغنام استغاثة صاخبة للأمم المتحدة والدول العربية والإسلامية للتدخل وإنقاذ أهل البصرة.. وحين نعلم بأن الاقتحام بدأ عند الحادية عشرة والنصف ليلا يحق لنا ان نتساءل أي صلاة تلك التي تدفع بالبصريين للذهاب الى المسجد عند منتصف الليل في مدينة تعيش حالة الطوارئ؟ في اليوم التالي أصرت قوات الأمن على روايتها، وقالت بأنها ضبطت كمية من الأسلحة والمتفجرات ـ عرضت كمية بائسة منها فعلا ـ فيما ذهب موقع طائفي شيعي على الانترنيت الى الزعم بان قوات الأمن ضبطت داخل المسجد سيارة مفخخة من نوع «كيا» معدة للتفجير.. كيف دخلت أو أدخلت تلك السيارة الى المسجد؟ ولماذا لم تعرض على الإعلام بعد ضبطها؟

في المقابل أعلنت نائبة في مجلس النواب عن الحزب الإسلامي في بيان أدلت به للصحافة أن القتلى والمعتقلين هم مسلحون فعلا ولكنهم ليسوا إرهابيين بل حراس الجامع.. وقد زاد بيان لـ «هيئة العلماء المسلمين» صدر لاحقا على حراس المسجد وجود عدد من طلاب المدارس الذين كانوا يذاكرون دروسهم استعدادا لامتحانات نهاية العام الدراسي..

والسؤال هو: إذا كانوا حراسا فعلا ومجازين ومرخص لهم بحمل السلاح فلماذا يصطدمون بالرصاص مع الشرطة والسلطات الأمنية الرسمية؟ هل حدث سوء فهم ما؟ هل هناك خفايا لا يريد أحد البوح بتفاصيلها؟ نقرأ في أحد البيانات أن حراس المسجد (هبوا للدفاع عن مسجدهم عندما وقع الهجوم).. ألا يوحي هذا الكلام بوجود طرفين متعاديين لا يعترف الواحد منهما بالآخر، هما القوات الأمنية المهاجمة والحراس المدافعين؟

لقد استمرت المعركة وفق إحدى الروايات ساعة ونصف وفي رواية أخرى ـ لنلحظ تعدد الروايات فله دلالته أيضا ـ ثلاث ساعات، وفي ثالثة خمس ساعات، وكان بإمكان العقلاء خلال هذه الساعات التدخل. كان من الممكن أن تتصل اللجنة الأمنية المشرفة على تنفيذ خطة الطوارئ بأئمة المسجد أو بقيادة الحزب الإسلامي أو بممثلي هيئة العلماء المسلمين في المحافظة ويطلبوا منهم التدخل وإقناع المطلوبين بتسليم أنفسهم فلماذا لم يفعلوا؟ ولماذا لم تبادر تلك الأطراف الى الاتصال باللجنة الأمنية والتوصل معها الى حل سلمي للأزمة يحقن دماء العراقيين ويحفظ حرمة المسجد؟

يبدو التشنج الطائفي واضحا: فالبعض طالب باستقدام ونشر قوات معينة من الجيش في المدينة وسحب أخرى، متهما إياها بموالاة طائفية وحزبية معينة، والبعض الآخر مارس تحريضا طائفيا خبيثا خصوصا على الانترنيت. كما أن بعض القنوات الفضائية المحلية والعربية سكبت مزيدا من الزيت على النار فمراسل الجزيرة مثلا بدأ تقريره عن الواقعة بالقول: كانت ثمة صلاة تقام هنا في هذا المسجد..! دون أن يتعب صاحبنا نفسه ويتساءل: أي فرض ذاك الذي يؤدَى عند منتصف الليل؟ أما قناة «الفيحاء»، المعروفة بنفث السم الطائفي، فواصلت بث أساطيرها، وبرامجها المثقلة بالاعترافات الدموية المنتزعة بأساليب لا علاقة لها بالقضاء النزيه أو العدالة..

حين تحدث واقعة كهذه في أغلب دول العالم التي تستحق اسم «دول» وفيها أجهزة ومسؤولون يحترمون أنفسهم وشعوبهم، وحتى في حالات الطوارئ، فإن المطلوب الأول يكون قطعا، الإقلال من الخسائر البشرية إلى أدنى حد، بعد استنفاد كافة الوسائل السلمية. وقد جرى في واقعة البصرة العكس تماما، وثانيا ينبغي التعامل بشفافية وعلنية مع التفاصيل حيث يجب عرض المضبوطات من متفجرات وأسلحة وسيارات مفخخة على الإعلام بعد وقت قصير من انتهاء العملية. كما ينبغي عرض المعتقلين على التحقيق مع ضمانات حقيقية لهم بالدفاع عن أنفسهم. من الجهة المقابلة كان مطلوبا وأكثر من أي وقت مضى، وقبل أي شيء آخر، تحاشي التشنج وردود الأفعال الطائفية والحزبية، والاحتكام الى الجمهور بالأدلة والوثائق والمستمسكات الحقيقية، وإلى القانون، طالما اعتبر الجزء السياسي الأكبر من هذا الطرف نفسه جزءا من اللعبة السياسية الدائرة. للأسف الشديد يمكن القول بأن واقعة اقتحام مسجد العرب في البصرة لن تكون الأخيره، وللأسف الأشد إنها ستنتهي الى ما انتهت إليه الوقائع والمجازر الأخرى، من تشكيل لجان تحقيق عقيمة..وهذا كله سيزيد من شدة الصهيل الطائفي، ومن خفوت الصوت الوطني، وسيزيد أيضا، من سفك المزيد من الدماء العراقية البريئة، ومن عمليات التهجير والاختطاف والقتل على الهوية..

مرة أخرى أثبتت الحكومة المحلية وخصومها السياسيون، أنهم جميعا غير قادرين على إنقاذ العراق مما هو فيه من خراب وقتل عميمين، ولا على تطويق وإطفاء الحرائق الصغيرة والكبيرة، التي تسبب بها الاحتلال الأجنبي، إنهم بهذا كله، يدفعون الوطن والشعب الى حريق أكبر، دفاعا عن مصالحهم الحزبية والطائفية الأنانية..فتبا لهم.. والسلام والاستقلال للعراق !

* كاتب من العراق يقيم في جنيف

السياسة الامريكية: المصالح الأنانية الضيقة وليس الديمقراطية

د. نسرين مراد*

■ بالذات منذ ظهورها على خشبة المسرح الدولي بشكل باهر ومتميز عقب نجاح تجربتها في صنع القنبلة النووية الأولى في الثلاثينات من القرن الماضي عرفت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية مع الأمم الأخرى بحرصها على إعطاء حق الأولوية شبه المطلق لمصالحها الأنانية. بشكل ملفت للنظر، لا تكترث السياسة الأمريكية لأية مبادئ إنسانية أو اجتماعية أو فكرية أو عقائدية عند الغير إذا ما تعارض أمر القضية المطروحة مع تلك المصالح؛ حتى عندما انفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم كقطب أوحد بعد زوال الاتحاد السوفييتي. أعظم تلك المصالح أو المصادر الحيوية للولايات المتحدة على الإطلاق موجودة بشكل شبه كامل خارج حدود الولايات المتحدة نفسها، النفط الذي يمثل مصدر الطاقة الرئيسي في حياة وازدهار وعظمة وتطور وتقدم البلاد، فيما مضى والآن وفي المستقبل المنظور. هذا إذا ما استثنينا الطاقة النووية ذات الاستعمال الضيق والمكلف والخطر على البيئة، إلى جانب الطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح واللتين لا تزالان في مرحلتيهما البدائية والمكلفة والمحدودة. في الأراضي الأمريكية يوجد احتياطي نفطي يزيد قليلاً على نصف المليار برميل وهو ما يكفي للمصروفات الأمريكية من البترول لمدة شهر واحد تقريباً إذا ما افترضنا أن المصروف اليومي الأمريكي من النفط يقارب العشرين مليون برميل. ولنفترض لهدف الجدل والنقاش، وليس من باب التمني هنا، أن الولايات المتحدة ستتعرض لسيناريو حظر أو تعطيل إمداد نفطي دولي شامل أو شبه كامل لسبب أو لآخر. هذا السيناريو إن يقع فسيُحدث الحظر الافتراضي شللاً أو عطلاً في معظم مفاصل الحياة الأمريكية التقليدية والحديثة ابتداءً من عمل الجرار الزراعي في الحقل أو المزرعة والسيارة الخصوصية في الشارع وانتهاءً باستمرارية عمل مصاعد كهرباء ناطحات السحاب في المدن الرئيسية وإبحار السفن وحاملات الطائرات في البحر وإقلاع المركبات الفضائية إلى الفضاء الخارجي. خلال أقل من شهر ستصبح الإدارة الأمريكية عاجزة عن دفع رواتب الموظفين والمستخدمين لديها في حال أكثر مرارة مما يحدث الآن في قطاع غزة والضفة الغربية من قبل السلطة الفلسطينية، التي تفرض إسرائيل والإدارة الأمريكية حصاراً محكماً عليها بهدف إسقاط حكومتها المنتخبة ديمقراطياً حقيقياً. ستحدث انهيارات خطيرة وسريعة في كافة الاتجاهات وفي عموم القوة الأمريكية الجبارة مما يجعلها غير قادرة حتى على حماية حدودها الجنوبية من تسلل موجات العمال والمهاجرين غير الشرعيين من المكسيك ودول أمريكا اللاتينية والذين يعتقدون أن الولايات الجنوبية الأمريكية مثل تكساس ونيفادا ولويزيانا ومكسيكو الجديدة وجنوب كاليفورنيا هي في الأصل أراض اسبانية أو مكسيكية. ومن يضمن تماسك بقية كتل المجتمع الأمريكي من مختلف أطياف اللون والعرق واللغة والسحنة والعقيدة؟ بطريقة أخرى فإن الاقتصاد الأمريكي العملاق وبالرغم من قوته الجبارة إلا أنه جدٌ متطفل على ثروات ومقدرات تقع خارج حدود الولايات المتحدة بشكل ملفت للنظر؛ في هذا الصدد كيف يمكن تخيل حال المؤسسات الأمريكية العامة والخاصة العملاقة في حال توقفَ أو شحَ الدعم المادي والحيوي عنها! ربما ما حدث للاتحاد السوفييتي عند اندثار قوته الاقتصادية ومن ثم السياسية والعسكرية يمكن تكراره بسهولة غير متوقعة لدى القطب الدولي الآخر المسيطِر حالياً، الأمريكي في هذه الحالة.

لا يخفى على عقل أحد أن أكثر الدول خشية بل حساسيةً لنجاح الديمقراطيات الحقيقية في العالم عامة وفي الشرق الأوسط خاصة هي الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلفها بقية دول الاستعمار القديم. في مختلف أرجاء العالم أقامت الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظماً دكتاتورية حكمت بالحديد والنار والإرهاب الكثير من الشعوب المتخلفة والضعيفة ونصبّت عليها أصناماً قامت الإدارات الأمريكية نفسها بعبادتها وعلى مدى عقود من الزمن! حتى إذا ما صحت تلك الشعوب وشعرت الإدارة الأمريكية أنه لا مناص من التخلي عن هؤلاء الأصنام «المؤلَّهة» لتتركهم لمصائرهم غير المشرِّفة أو المحيدة واصفة إياهم بالأنظمة الدكتاتورية الفاسدة بعد نقل أموالهم إلى البنوك الأمريكية، تماماً مثلما كان يفعل عرب الجاهلية في عبادتهم لآلهتهم من الأصنام المصنوعة من التمر عندما يشعرون بالجوع أمام «أعينها»... كانوا يأكلونها. إذا ما نشأت ديمقراطية حقيقية «معززة مكرمة» في المنطقة فإن ذلك يمثل تهديداً مباشراً لمصالح أمريكا الجدُ حيوية؛ إذ ستحترم تلك النظم الديمقراطية نفسها وترعى مصالح الأوطان وأبناء الأوطان. في خيال الإدارة الأمريكية سيُحدث ذلك التغير الديمقراطي الحقيقي مساساً بتدفق الطاقة وعائداتها بشكلها الحالي المتفرّد على الأسواق والبنوك الأمريكية، على التوالي؛ وستبدأ المنطقة بالنمو اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعسكرياً وهناك احتمال أن تجد المنطقة أخيراً من يوحدها كقوة عظمى.

وكمثال صارخ ساطع على ما سبق فإنه عند إعلانها في 15 ايار (مايو) 1948 فرحت الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت كثيراً بقيام دولة إسرائيل رسمياً كجسم قابل للاستخدام ضد طموحات شعوب المنطقة العربية. يقال انه تأخرت برقية خبر إعلان دولة إسرائيل عن موعد وصولها المحدد إلى نيويورك بسبب خطأ فني فما كان من الإدارة الأمريكية إلا أن أعلنت اعترافها بإسرائيل ولم تتريث حتى تصل البرقية للتأكد من صحة الخبر، ربما كان الفرق في الوقت يحسب بالدقائق. فيما بعد وضعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة كل ما بوسعها للحفاظ على أمن إسرائيل الاقتصادي والعسكري والاجتماعي وجعلها كياناً سياسياً فاعلاً بقوة ومسيطراً بالنيران! على مجمل المنطقة من حولها. المتتبع لتاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي يجد أن وجود إسرائيل يؤخّر كثيراً في نزوح دول المنطقة تجاه استحداث تغييرات في أنظمة الحكم تؤدي في نهاية الأمر إلى قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في العالم العربي. هذه الحقيقة ربما هي التي تجعل جل أعضاء الكونغرس يقفون على أقدامهم منتصبين في موجات تصفيق حادة عاصفة عشرات المرات عند إلقاء أحد زعماء إسرائيل من أمثال أرييل شارون وخليفته إيهود أولمرت خطاباً على مسامعهم، مهما تكن كلمات تلك الخطب مترفة في الفكر وتنضح بالأكاذيب؛ وعلى الرغم من سجل الرجلين الإجرامي في مجال حقوق الإنسان الفلسطيني في فلسطين والشتات. لسبب ضيق الأفق السياسي لدى أعضاء الكونغرس هؤلاء أو لوقوعهم ضحية إعلام موجه يقتنع هؤلاء أن بقاء إسرائيل في قمة الغطرسة والعربدة هو خير ضمان لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة. لضمان مصالح أمريكا الحيوية على المنطقة العربية أن تظل بعيدة عن الديمقراطية الحقيقية وأن تبقى غارقة في بحور الجهل والتخلف والفساد. هذا ما يفسر كذلك عدم بخل الإدارة الأمريكية في استخدام حقها كقوة عظمى في الفيتو لتجنب حتى خدش حياء دولة إسرائيل في ممارساتها العدوانية الصارخة في المنطقة كلها. حتى في نظرتها لتطبيق السلام في المنطقة ولإرضاء «الديمقراطية الإسرائيلية» تريد الإدارة الأمريكية من الفلسطينيين أن يعودوا تاريخياً وجغرافياً وفكرياً ومعنوياً ونفسياً آلاف السنين إلى الوراء ويقتنعوا بتصورات حاخامات حركة «كاخ» العنصرية الصهيونية المتطرفة عن عهد النبيين موسى وسليمان، عليهما السلام، لكن الإدارة الأمريكية نفسها على استعداد أن تتعامل مع القضايا الأخرى حسب الواقع الحالي والمستقبلي وبشكل غاية في الحداثة واللبرالية!

في هذه الآونة تزعم الإدارة الأمريكية أنها ماضية في إنشاء نظم ديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط الكبير يتم تفصيلها حسب مصالح الولايات المتحدة، تدعمها بالمال والسلاح والسياسة والإعلام الموجه بكافة أشكاله. على هذا الدرب تتصرف الإدارة الأمريكية كما لو كان العالم يعيش في غابة حقيقية. فهي مثلاً تهاجم وتحتل العراق الذي يحتوي احتياطياً نفطياً يغطي لوحده مصروفات الولايات المتحدة النفطية لعشرات السنين القادمة؛ هذا بالإضافة إلى بحار النفط الجوفية المتوفرة في الدول المجاورة للعراق، الصديقة منها والمعادية. على المرء أن لا يُذهَل أو يستغرب من تصرفات عناصر من صفوة سلاح البحرية الأمريكية مثلاً عندما يوجهون أسلحتهم الفتاكة لقتل الإنسان العراقي المدني المسالم البريء. لا غرابة على الإطلاق في أن يقوم الجيش الأمريكي بأعمال استفزازية وإجرامية يندى لها جبين الإنسانية وأن يلعب الإعلام الأمريكي على أكثر الأوتار حساسية ودموية في العراق حين ينشر الطائفية والمذهبية والعنصرية بين أفراد الشعب الواحد، بناء على شكل عمامة رجل الدين وطريقة اعتناء العراقي بشواربه أو طريقة لبسه الكوفية والحطة والعقال على رأسه، وغير ذلك القليل. إن مرد ذلك كله هو الخوف الأمريكي الحقيقي على مستقبل الولايات المتحدة، داخلياً وعلى المسرح الدولي، من ضياع مصادر الطاقة في المنطقة من بين أيديهم. من أجل كسب النفط لا مانع أن تضحي الإدارة الأمريكية بالعراقيين ووطنهم ومستقبلهم وحضارتهم وتاريخهم وطريقة تعايشهم الفريدة من نوعها. كذلك لا تتردد الإدارة الأمريكية في استعمال جبروت الولايات المتحدة العسكري لإرهاب المنطقة بأكملها بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

لكنّ على الإدارة الأمريكية أن تقرأ تاريخ الإمبراطوريات جيداً وأن لا تعتقد أن الولايات المتحدة محصنة ضد الاضمحلال والأفول، كونها بعيدة جغرافياً عن ما يجري لشعوب العالم القديم ومغلّفة بين ساحلي محيطين مائيين عميقين وشاسعين واسعين. هنالك مثل عند الدارسين للتاريخ يقول بأن «من لم يتعلم التاريخ جيداً عليه أن يجربه بنفسه». الحكمة التاريخية العامة كذلك تقول انه «لم تعش للظلم دولة»، حكمة خرجت من بين أقوام قارات العالم القديم ولكنها حتماً تنسحب على أقوام قارات العالم الجديد أيضاً.

* جامعة الإمارات العربية المتحدة

«الاستفتاء».. المنعطف الفلسطيني الكبير!

جواد البشيتي*

■ .. وما أدراك ما الاستفتاء. جزء ضئيل من الشعب الفلسطيني، يشمل مَنْ يحق لهم التصويت من فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، سيدعى إلى الإدلاء بـ «رأيه» في الشروط والمطالب السياسية والاستراتيجية «الدولية» لإنهاء، أو للبدء في إنهاء، الحصار المالي (والاقتصادي والمعيشي) الدولي الذي يتعرَّض له منذ نحو ثلاثة أشهر، ولتجنيبه، بالتالي، كارثة إنسانية وشيكة. وإذا كانت تلك الشروط والمطالب هي في منزلة «القلب» من الجواب عن سؤال «ما العمل؟» فإن «وثيقة الأسرى»، التي، في حد ذاتها، لا تلبي كل الشروط والمطالب «الدولية» لإنهاء الحصار المالي، ولا تلبي الجوهري من شروط ومطالب اولمرت لمفاوضة الفلسطينيين، هي «القالب». وقد بدأت «حماس»، حكومة وحركة، إظهار اعتراضها على الاستفتاء بالتشكيك في أهلية وأهمية «الوثيقة» التي سيستفتى أولئك الفلسطينيون فيها، فرئيس حكومة «حماس» إسماعيل هنية قال إن «الوثيقة» خرجت من جزء من سجن هو سجن «هدريم»، وإن بت قضايا سياسية إستراتيجية كالتي تضمنتها هو أمر يعود إلى مرجعيات فلسطينية عديدة.

ومع تأييدنا التام لخيار «الحل عبر الاستفتاء» نؤكّد، ويجب أن نؤكّد، أن نتائجه لا تُلزِم الشعب الفلسطيني بأسره، فاللاجئون الفلسطينيون، أي غالبية الشعب الفلسطيني، لم يُستفتوا، حتى الآن، في تلك القضايا التي تضمنتها «وثيقة الأسرى»، ولا في حل مشكلتهم، شكلا ومحتوى. وهم ينتظرون أخذ رأيهم، عبر استفتاء شعبي، في أي اتفاق لحل نهائي لمشكلتهم تتوصل إليه السلطة الفلسطينية (أو منظمة التحرير الفلسطينية) مع إسرائيل.

من أين يستمد الاستفتاء على «وثيقة الأسرى» شرعيته السياسية؟ إذا ما أردنا إجابة يُسمح عبرها للحقيقة بالنطق، نقول إنه يستمدها من «نتائج وعواقب» الحصار المالي الدولي للفلسطينيين، ومضي حكومة اولمرت قدما في تنفيذ مزيد من حلول إسرائيلية منفردة، تقوم على مزيد من التأييد الدولي لزعمها أن الفلسطينيين عاجزون عن أن يكونوا شريكا لإسرائيل في مفاوضات سياسية تؤدي إلى حل نهائي وفق «خريطة الطريق». إنه يستمدها من «نتائج وعواقب» ضغوط إسرائيلية ودولية لا قبل للفلسطينيين بالبقاء عرضة لها، وتضطرهم إلى فهم «السياسة» على أنها «الضرورات التي تبيح المحظورات». ولا ريب في أن الإخضاع الدولي للفلسطينيين لمبدأ كهذا يعدل في شرعية نتائجه شرعية اعتراف انتُزِع من «متّهَم»، عبر التعذيب الجسدي والنفسي، بـ «ذنب» لم يرتكبه.

الاستفتاء في هذه الحال، أو في هذا المناخ، إنما يشبه أن تدعو الفلسطينيين إلى أن يقبلوا هذا وذاك وذلك من أشياء لا يمكنهم قبولها وهم «أحرار» في سبيل أن يدرأوا عن أنفسهم مزيدا من الجوع، والفقر، والاقتتال، ومن تضاؤل الوزن الدولي والعربي لقضيتهم القومية، فهل يرفض الفلسطينيون أم يقبلوا؟ مبدئيا، ينبغي لهم أن يرفضوا، ولكن، سياسيا، ينبغي لرفضهم أن يأتي بنتائج تسمح لهم بالتحرر من تلك الضغوط، فالصلاة وحدها لا تكفي لدرء خطر صاعقة توشك أن تنقض على المصلي.

نعلم أن ثلاثة أشهر من عمر حكومة لا تكفي للحكم لها أو عليها، ولكن هذا يصح إذا كانت الثلاثة أشهر تلك من زمن عادي، أي من زمن غير الزمن الفلسطيني حيث اليوم الواحد يعدل ألف سنة. في تلك الأشهر الثلاثة تحدى الواقع حكومة «حماس» على أن تزاوج مزاوجة مجدية، بمعيار المصلحة الفلسطينية (الواقعية) العامة، بين السلطة والمقاومة، بين خيار «الحل عبر التفاوض السياسي» وخيار «الحل عبر المقاومة العسكرية وغير العسكرية». تحداها على أن تجمع، عربيا وإسلاميا، ما يكفي من المال البديل، وأن تجيء به إلى الفلسطينيين، وإلى الموظفين الحكوميين منهم على وجه الخصوص. وتحداها على أن تفي بوعدها بتفاوض سياسي من نمط جديد، يقوم على الاستمساك بـ «الثوابت»، ورفض منطق «التنازل المجاني»... وعلى أن تضطر إسرائيل إلى قبول الحل الذي اقترحته عليها والذي لا يتعدى ثمنه الفلسطيني هدنة تستمر خمس أو عشر سنوات. أما القوى المتحكمة في الواقع الفلسطي